حتى لا نقتل حاملى الرسائل : القمع الوحشى فى البحرين

كورتنى راداش و جينيفر جولبراندسون

منظمة فريدوم هاوس

فى خضم الاضطرابات السياسية التى يمر بها الشرق الاوسط تم تجاهل تظاهرات مطولة تحدث فى مملكة البحرين فى الخليج العربى. تم تجاهلها من قبل الغرب وخاصة الولايات المتحدة الامريكية على الرغم من وحشية النظام فى التعامل مع المتظاهرين السلميين ونشطاء حقوق الانسان والعاملين فى المجال الطبى. فقد وقعت الولايات المتحدة الامريكية مؤخرا على صفقة اسلحة بملايين الدورات مع دولة البحرين (تم تعليق هذة الصفقة مؤقتا مؤخرا) . وظلت الولايات المتحدة صامتة الى حد كبير فى ظل حملة تفوق نسبيا ، من حيث الحجم ، الحملات التى تحدث فى اى دولة اخرى فى المنطقة. وعلى الرغم من ان البحرين هى مقر الاسطول الخامس للولايات المتحدة وحاصلة على لقب حليف من خارج حلف الناتو، فإن شعب البحرين لديه نفس الحق فى الدعوة الى التغيير الديمقراطى مثل نظرائه فى المنطقة العربية.

فى 14 فبراير 2011 وبعد عدة ايام فقط من تنحى الرئيس المصرى حسنى مبارك عن السلطة قام شباب البحرين بتنظيم تظاهرات سلمية فى ساحة اللؤلؤة فى المنامة تدعو لوضع دستور جديد من شأنه ان يدعم الاقتصاد والمسائلة السياسية والاجتماعية وطالب المتظاهرين بالعدالة للضحايا وملاحقة مرتكبى جرائم الاعتقالات التعسفية وجرائم التعذيب فى البحرين. اختار المنظمون هذا التاريخ لانها كانت الذكرى السنوية العاشرة لميثاق العمل الوطنى فى البحرين واجراء استفتاء حاز على دعم98% من الناخبين الذى دعا الى انهاء فترة عنيفة فى التاريخ البحرينى 1975-1999 وإعلان الحكم الدستورى فى البلاد. لقد شعروا بالتفائل بأن الديناميات السياسية المتغيرة فى المنطقة قد تعطيهم فرصة لدفع عجلة الاصلاح الديمقراطى فى بلدهم.

وبدلا من الاستجابة للمطالب المشروعة لمواطنيها، فان السلطات البحرينية هاجمت المتظاهريين بعنف، مع من سعى للدفاع عنهم ، وقامت السلطات البحرينية فى نهاية الامر بطلب تعزيزات اجنبية بما فى ذللك قوات من المملكة العربية السعودية وقطر والشرطة الاماراتية ومرتزقة من باكستان. ونتيجة لذلك تصاعدت مطالب المتظاهريين المعنيين بالاصلاح السياسى لدعوات لنهاية الحكم الملكى والتخلص من رئيس الوزراء الذى يحتفظ بالسلطة على مدى العقود الاربعة الماضية. وقد قاطعت حركات المعارضة الانتخابات البرلمانية التكميلية التى عقدت فى الرابع والعشرين من سبتمبر لاختيار ممثلين عن 18 مقعدا عندما تقدم ممثلين عن المعارضة بتقديم استقالتهم من تلك المقاعد.

فى بلد غالبية سكانة من الشيعة ولكن حكامها من السنة اتخذ الصراع بين الحكومة والمتظاهرين ابعادا طائفية. فى حين ان العديد من النشطاء من السنة والشيعة يعملون جميعا جنبا الى جنب من اجل حقوق جميع المواطنين البحرينيين ، فقد اثارات الحكومة البحرينية التوترات الطائفية ضد الشيعة من خلال الحملات التى تصف العمل فى مجال حقوق الانسان بالخيانة العظمى وتحرض ايضا على العنف ضد الشيعة ونفذت على نطاق واسع حملات لفصل الشيعة من العمل فى مجال التدريس والمجالات الفنية الاخرى. وهناك ايضا ادلة على التجنيس المنهجى للعمال السنة الوافدين خاصة العاملين فى مجال الامن فى محاولة لتغيير التوازن الطائفى فى البلاد. يلى هذه الادلة تقارير موثقة على التلاعب الديمغرافى ، و الذى ظهر فى بداية عام 2006 حين تم تسريب وثيقة حكومية تتحدث عن نية الحكومة التلاعب فى الطابع الديمغرافى للبلاد من خلال عملية التجنيس.

عنف الدولة البحرينية

الشرق الاوسط هو موطن لبعض الانظمة الاستبدادية فى العالم بما فى ذلك البحرين. فى تقرير مؤسسة فريدوم هاوس السنوى للحرية فى العالم تم تصنيف البحرين غير حرة منذ عام 2008. والحقوق السياسية والحريات المدنية، لاسيما بالنسبة للغالبية الشيعية، اخذة فى التدهور. وفى عام 2010 حددت مؤسسة فريدوم هاوس اتجاهات سلبية كبيرة مثل الاعتداءت والاعتقالات لعشرات من الناشطين والصحافيين، فضلا عن تقارير التعذيب على نطاق واسع من السجناء السياسين.

الاعتقالات والمحاكم العسكرية

تم القبض على اكثرمن 1600 متظاهر منهم سياسيين سلميين، مشتغلين بالمهن الطبية، صحفيين، مدافعين عن حقوق الانسان، وبعض المارة الابرياء، منذ اول مظاهرة وقعت يوم 14 فبراير. وتضمن اعلان الحكومة عن حالة الطوارئ انشاء محكمة عسكرية خاصة قامت بادانة اكثر من100 شخص. فى 27 ايلول ايدت محكمة الامن الخاص 21 حكما ،فيهم 8 احكام قاسية بالسجن مدى الحياة، صادرة بحق21 نشط فى مجال حقوق الانسان- وفى اليوم التالى حكم على 13 من المسعفون الذين عالجوا الجرحى خلال احتجاجات فى ساحة اللؤلؤة ب 15 عاما فى السجن بتهمة ارتكاب جرائم ضد الدولة. وقد اتهم اكثر من 34من المهنيين الطبيين وعشرات اخرين تم اعتقالهم وامرت الحكومة بوقف العمل فى العيادات الطبية الخاصة وايدت ايضا المحكمة الخاصة فترات عقوبة تتراوح مابين 5-10 اعوام سجنا على رؤساء اتحاد المعلمين البحرينين لانهم قاموا بتاييد الاضراب فى جلسة المحاكمة التى استغرقت خمس دقائق فقط.

من- قناة الجزيرة

التحرش والتعذيب

وقد اتخذت مضايقة الحكومة البحرنينة الناشطيين السياسين والمدافعين عن حقوق الانسان مستوى جديدا من خلال استهداف منازلهم واسرهم ومصادر رزقهم فى جهد منظم لتخويف قطاعات كبيرة من المواطنين. فقد قامت بفصل مالايقل عن 2500 مواطن بحرينى من وظائفهم فى غضون اسابيع قليلة فقط، ورفض طلبات التقدم للجامعة من قبل طلاب جامعيين، وتم استهداف الصحفيين فى حملات تشهير عامة.

وقد عرضت الدولة حياة نشطاء حقوق الانسان الى الخطر عندما اتهمتهم بالخيانة وممارسة نشاط اجرامى وقامت بتحريض الرأي العام للهجوم عليهم . وقد اسفرت حملات التشهير عن تلقى النشطاء تهديدات بالقتل والاعتداءت الجسدية ذكورا واناثا على حد سواء واضطر عدد منهم الى مغادرة البلاد.

تتسم تكتيات الحكومة البحرينية القمعية ومحاولتها لاخفاء التعذيب وتبرير العنف بالشكل الممنهج والمنظم. على الرغم من ان التعذيب فى البحرين كانت مشكلة متنامية على مدى السنوات العديدة الماضية الا ان التقارير الواردة منذ فبراير تتسم بشكل صادم خاصة فى المجال الطبى حيث تم رصد حالات اعتقال وتعذيب للعاملين فى المجال الطبى نتيجة تمسكهم بشرف المهنة وقيامهم بمعالجة جرحى الاشتباكات بين الحكومة والنشطاء السلميين. تمثل تلك الحالات مجرد حفنة من حالات التعذيب التى حدثت مؤخرا فى البحرين. وذلك اعطى مخاوف جدية من قبل الضحايا الذين تعرضوا لجرائم تعذيب حول استقلال اللجنة التى عينها ملك البحرين للنظر فى تلك الاحداث.

استهداف نشطاء الانترنت

وفى مجال تعقب المدونين على الانترنت تقوم الحكومة دائما بتطوير جهودها لتعقبهم. فقد اعتقلت ما لايقل عن 31 من المدونين ونشطاء الانترنت. وقد لقى احدهم حتفة فى مركز الشرطة ونال اخر حكم بالسجن 15 عاما. وقد اتهمتهم الحكومة بانهم من قاموا بزرع بذور العنف الطائفى وادى ذلك الى قيام انتفاضة سلمية.

سطحية الردود على الجروح العميقة

كان محكوما على الحوار الوطنى الذى اقيم فى يوليو بالفشل قبل ان تبدا جلساته على الرغم من التصريحات التى سبقت المؤتمر كانت توحى بانه سوف يناقش كافة القضايا وخصص فقط 35 من اصل 300 مقعد لجميع مقاعد المعارضة مع تمثيل صغير غير متناسب للمعارضة فى الحوار كان هناك امل ضئيل للاصلاح. وقد أدى فشله الى تدهور اكبر فى ثقة الجمهور بالحكومة.

وقد عينت الحكومة البحرينية لجنة تحقيق مستقلة للتصدى لانتهاكات حقوق الانسان ويمكن للتقرير الذى سوف تنتهى الجنة من اعداده بحلول 23 نوفمبر ان يساعد على تحقيق الشعور بالعدالة وبالتالى ذلك يساعد على الاستقرار فى البحرين، خصوصا اذا سمح للجنة بان توصى باصلاحات بشكل مستقل واتخاذ تدابير للمسائلة . واذا لم يحدث ذلك فان مخاطر عدم الاستقرار فى البحرين والمنطقة سوف تاخذ فى النمو.

توصيات للسياسة الامريكية

التحدث، والتحدث بصوت عالى، حيث يتعين على الرئيس اوباما مواصلة الضغط العام على المسؤولين البحرينين. مثلما فعل عندما ادان الحكومة البحرينية بسبب الاعتقالات الجماعية والقوة الغاشمة فى خطاب القاه فى الامم المتحدة. يجب على الولايات المتحدة العمل بقوة فى دعم الشعب البحرينى او المخاطرة فى الوقوف فى الجانب الخاطئ فى ذاكرة التاريخ.

جعل صفقة الاسلحة البالغ قيمتها 53 مليون دولار المخصصة للشرطة البحرينية مشروطة . يتعين على الولايات المتحدة الامريكية منع اى مساعدة عسكرية او مبيعات للاسلحة الا بعد ان تعلن نتائج التحقيق من اللجنة المستقلة وينبغى ربط المساعدات باحراز تقدم فى تنفيذ التوصيات التى سوف تخرج بها اللجنة وتقديم مرتكبى انتهاكات حقوق الانسان الى العدالة.

التناسق فى دعم حقوق الانسان والاصلاح الديمقراطى .فقد اثبتت تلك النظرية التى تتحدث عن تامين الاستقرار للانظمة القمعية افضل لمصالح الولايات المتحدة وتقديم الدعم الدعم الدائم والمستمر للملكيات القمعية فشلها لأنها تتمع بقصر نظر وينبغى على الولايات المتحدة ان تقدم قيمها ومصالحها من خلال كونها حليفا استراتيجيا للشعب البحرينى وتعم المعتدلين والاصلاحيين بدلا من دعم غير مشروط لنظام وحشى.

ينبغى على ادارة اوباما ان تعطى لحرية الانترنت الاولوية. ان تصريحات الرئيس اوباما عن تقييد حرية الانترنت والاتصالات الهاتفية فى الحالة المصرية والتونسية اثلجت صدور مناصرو الديمقراطية ويجب على الادارة تقديم دعم مماثل لحق البحرينين فى التعبير عن ارائهم بحرية بدلا من البقاء فى حالة صمت. على سبيل المثال قالت وزارة الداخلية البحرينية انها سوف تعاقب اى شخص يقوم باستخدام وسائل الاعلام الحديثة لنشر رسائل للمعارضة قبل الانتخابات البرلمانية فى 24 سبتمبر.

الدعم القانونى ودعم اصلاح قطاع الامن.

يتعين على الولايات المتحدة الضغط على البحرين لايقاف استخدام المحاكمات العسكرية فى حق المدنيين فى القضايا التى تتعلق بالاضطرابات السياسية وتقديم الدعم التقنى لنظم وممارسات تعزز المساءلة. ويجب ان تشمل تلك الممارسات عمليات تفتيش مفاجئة للمنشئات المدنية والجنائية كالسجون.